

Distr.: General
9 May 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١
جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المنظمة العالمية للأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري توزيعه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2011/100



بيان*

الأسرة في الميزان: الأخذ بالأهداف المتعلقة بتحقيق تعميم التعليم للجميع

هذا البيان أقره المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٦، الذي عقد في باريس من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، للتقدم إلى الجزء الرفيع المستوى والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نحن، وزراء وممثلو الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والبرلمانيون، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام والأسر، ٢٦٩ مشاركاً من ٧٢ بلداً تمثل جميع القارات، في مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٦، إذ أوفينا بتناول جدول أعمال مؤتمر القمة بمناقشات عامة مثمرة:

إذ نظرنا في الموضوع الذي سيناقش في الجزء الرفيع المستوى والاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٠١١: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتعليم؛

وإذ نلاحظ أن التعليم في حد ذاته جزء من حقوق الإنسان ومحدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه "يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"؛

وإذا نلاحظ أن التعليم يبدأ في الأسرة؛

وإذ نشير إلى الإعلان العالمي لتحقيق تعميم التعليم للجميع، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل؛

وإذ نشير إلى إطار عمل داكار، الذي أقر في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، في منتدى التعليم العالمي، حيث حُدّد التزام جماعي بالعمل يعترف بأن توفير التعليم لجميع الأهداف والغايات مسؤولة جماعية عن طريق الشراكات العريضة القاعدة ضمن البلدان، يؤيدها التعاون مع الوكالات والمؤسسات الإقليمية والدولية؛

وإذ نؤكد من جديد الالتزامات المقطوعة في الاجتماع الرابع للتشاور الجماعي للمنظمات غير الحكومية بشأن توفير التعليم للجميع الذي عُقد في داكار في ٢٠٠٧ لبناء تحالفات فيما بين "مناصري توفير التعليم للجميع وحركات اجتماعية أخرى"؛

* يُصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.

وإذ نشير إلى إعلان الاجتماع التاسع للفريق العالي المستوى لتوفير التعليم للجميع في أديس أبابا في ٢٠١٠، حيث أجريت تأملات بشأن التقدم صوب توفير التعليم للجميع، ونوقشت الأزمة المالية التي نشأت مؤخرا، والنهميش المتزايد ومختلف أشكال الاستثناءات، وجرى نقاش بشأن القدرات الجماعية للمواطنين، ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية لمواجهة هذه التحديات؛

وإذ نؤيد الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، وخصوصا فيما يتعلق بتحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

وإذ نسلّم بأن رعاية الطفولة المبكرة والتعليم يمكن أن يوجد الأساس لحياة من الفرصة الموسعة، وأن يكونا خشبة قفز للنجاح في المدرسة ويمكن أن يوفر لأطفال الضعفاء والمحرومين فرصة الخروج من الفقر، وبناء مستقبل أكثر أمنا وتحقيق إمكاناتهم؛

وإذ نسلّم بأن التعليم الابتدائي العام ينطوي على دخول المدرسة في السن المناسبة، والتقدم في النظام وإتمام دورة كاملة؛

وإذ نسلّم بأنه، على الرغم من تحقيق التقدم صوب التكافؤ الأكبر للجنسين في التسجيل للمدرسة الابتدائية، كون المولود فتاة في بلد فقير لا يزال ينطوي على حرمان تعليمي كبير يعزز التباين في الفقر بين الجنسين؛

وإذ نؤكد على أن إلحاق الأطفال من أقليات عرقية ومناطق ريفية وأحياء متخلفة في المدن أو مناطق في حالة الصراع أو الصراع الناشئ بالمدرسة لا يزال يشكل تحديا خطيرا؛

وإذ نضع في الاعتبار أن التعلم والمهارات تؤدي، في الاقتصاد العالمي للقرن الـ ٢١، دورا متزايدا الأهمية في تشكيل آفاق نمو الاقتصاد والازدهار المتشاطر والحد من الفقر وأن تحقيق مستويات عالمية من المهارات بالتالي هو مفتاح النجاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛

وإذ نسلّم بأن الأمية انتهاك لحقوق الإنسان وآفة عالمية تُفسد الظروف البشرية وبأن القضاء عليها هو أحد أشد التحديات الإنمائية إلحاحا في القرن الـ ٢١؛

وإذ نسلّم بأنه، على الرغم من تحقيق التقدم صوب التكافؤ بين الجنسين في التسجيل لدخول المدرسة، لا تزال فجوة كبيرة قائمة بين معرفة القراءة والكتابة في صفوف الذكور والإناث، ما يوجه الفتيات في وقت مبكر إلى عمل الأسرة المتزلية والزواج المبكر؛

وإذ نسلّم بأن المهمة الأساسية لأي نظام تعليمي هي تزويد الشباب/الشابات بالمهارات التي يحتاجونها/يحتاجنها للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

وللقيام بذلك، فإن المتطلب الأهم للتقدم الدائم هو تحسين نوعية عملية التعلم، والنظم التعليمية الوافية بالغرض، والبنية الأساسية المدرسية والتفاعل بين الطلاب والمعلمين والمجتمع المدني والأسر؛

لكفالة تحقيق الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ والأهداف الـ ٦ من حركة توفير التعليم للجميع، اتفق جميع أعضاء الوفود إلى مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ٦ على أنه إذا أردنا النجاح في جهودنا لبناء عالم أكثر صحة وسلاماً وإنصافاً يجب أن يتخذ التعليم مكانه الصحيح بين أعلى أولويات الأهداف الإنمائية للألفية، ويجب توسيع الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأسر ويجب التعجيل بالتعبئة العالمية صوب توفير التعليم للجميع.

إننا مصممون بالإجماع على الالتزام بـ:

- ١ - الدعوة إلى تنفيذ الأعمال الوطنية والمحلية وإضافة جهود إليه لتحسين صحة وتغذية الأم والطفل وأيضا التحفيز المناسب، بدءاً من الفترة السابقة لولادة الطفل بوصف ذلك أساساً للحصول على آثار إيجابية في نمو جميع الأطفال وتنميتهم الإدراكية.
- ٢ - حثّ مسؤولي صنع القرار في القطاعين الحكومي والخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية على دعم السياسات في مهج كلي وتخصيص ميزانيات مناسبة لتنفيذ رعاية الطفولة المبكرة وبرامج التعليم بوصف ذلك استثماراً له نتائج إيجابية محددة للاقتصاد والتنمية المستدامة لكل بلد.
- ٣ - الدعم الكامل لتناول رعاية الطفولة المبكرة والتعليم بطريقة كلية بغية تلبية الاحتياجات المادية والاجتماعية والنفسية والعاطفية والفكرية للأطفال وأسراًهم، وعلى وجه الخصوص في الأسر المهمشة.
- ٤ - تعزيز الشراكات فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية لتولي المسؤوليات المؤسسية في تشاطر السياسات والاستراتيجيات والخطط والإجراءات والأعمال وتعزيزها على نحو متبادل للنهوض بتيسير سبل الحصول على نحو متكافئ على خدمات الطفولة المبكرة الجيدة.
- ٥ - الوصول المضمون والمجاني والإلزامي إلى التعليم الابتدائي الجيد، بينما يجري تطبيق نُهج ابتكارية على الأطفال المحرومين وخصوصاً من الأسر المهمشة.
- ٦ - تصميم ودعم برامج مناسبة على نحو خاص للمراهقين الذين تسربوا لمختلف الأسباب من المدرسة بغية توفير فرصة ثانية لأن يدخلوا من جديد في النظام التعليمي.

- ٧ - رفع مستوى الوعي فيما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية بمفهوم التعلم مدى الحياة وتعزيز تنفيذ برامج المهارات الحياتية عن طريق التعليم التقني والمهني للشباب والبالغين الذي يؤدي إلى التطوير الكامل للإمكان البشري وإلى تنمية الأسر والمجتمع.
- ٨ - دعم البرامج الوطنية لمواجهة التحديات المتمثلة في بطالة الشباب ما يحفز أصحاب العمل والمنظمات العمالية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على توفير البرامج التقنية والمهنية للاستجابة لمتطلبات السوق.
- ٩ - النهوض بمعرفة البالغين للقراءة والكتابة بوصفها أداة قوية لرفاهة الأسرة وتنمية المجتمعات المحلية، وخصوصا التركيز على المرأة وإدماج معرفة البالغين للقراءة والكتابة بوصف ذلك جزءا من برامج أخرى للتعلم مدى الحياة.
- ١٠ - كفالة المساواة بين الجنسين في التعليم والإدماج وتمكين المرأة لتنمية المجتمعات. إن المساواة بين الجنسين في التعليم يعترف بها اعترافا كاملا بوصفها قضية أسرية. ولا يمكن كسر حلقة الفقر والامية إلا عن طريق تعليم النساء والرجال والفتيان والفتيات.
- ١١ - الدعم على نحو قوي للجهود الدولية المشتركة للحد من الأمية بين النساء، خصوصا في أقل البلدان نموا، مع التأكيد على الدور الحافز الذي تؤديه الأسرة في الحوار على مستوى المجتمع المحلي والمستوى القطري بشأن القضايا الجنسانية المتعلقة بالتعليم.
- ١٢ - الدعوة إلى التفاعل المستمر فيما بين واضعي السياسات والمربين والأوساط الأكاديمية والأسر والطلاب مع التركيز على نوعية التعليم.
- ١٣ - تعزيز نوعية التعليم وتوفير فرص متساوية والحد من التباينات في التعلم على المستوى القطري، وتحسين محتويات المنهج، وتعليم المهارات، ومهارات الإدارة لدى مدراء المدارس والأجر الوافي بالعرض للمعلمين بغية تعزيز أدائهم وحوافزهم؛ إن الاستثمار في الكتب والمواد والمعدات ونظم الإدارة المساءلة ذات أهمية حيوية لتحقيق الامتياز في عملية التعلم وفي نوعية التعليم.
- ١٤ - حث الحكومات على إعطاء الأولوية للاستثمار في توفير التعليم للجميع بنسبة لا تقل عن ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بغية تحقيق الهدف ٢ بحلول ٢٠١٥ وأيضا توفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به لمنظمات المجتمع المدني للاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بالتعليم.

١٥ - الترحيب بزيادة دور القطاع الخاص والأعمال الخيرية في تمويل سياسات وبرامج التعليم.

إننا نرحب بمضافرة جهود جميع أسر العالم مع الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأسرة من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الأهداف الإنمائية للألفية، متبعين نهج أصحاب المصلحة المتعددين ومشكّلتين الشراكة الأكبر من أجل جعل العالم الحاضر والمستقبل متسما بقدر أكبر من السلام والأمن والعدالة والتسامح والتضامن والازدهار ومُدججا بتعبئة وتعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - الثقافية والمستدامة الأساسية من المجتمع - الأسرة.